

The Baha Mousa Public Inquiry

Inquiry Chairman: The Right Honourable Sir William Gage

بيان رئيس الهيئة الافتتاحي: 15 أكتوبر (تشرين 1) 2008 سعادة السير وليم كيج

1. بتاريخ 21 يوليو (تموز) 2008 ، طلب مني سعادة النائب البرلماني دزموند براون ، وزير الدفاع حينذاك أن أراس هذا التحقيق العام ، الذي تأسس رسمياً بموجب قانون التحقيقات العامة 2005 و يعتبر ساري المفعول اعتباراً من الأول من أغسطس (آب) 2008. يمكن الاطلاع على خبرتي القضائية على الموقع الإلكتروني للهيئة. سأقعد كمستشار لمحكمة الاستئناف في منتصف شهر نوفمبر (تشرين 2) ، و أنوي أن أراس بمفردي الهيئة لسماع الأدلة المعطاة لهيئة التحقيق. أود أن أضيف أن القانون المذكور يمنحني صلاحية تعيين قضاة مساعدين لكنني لا أرى داعياً لعمل ذلك في الوقت الراهن.
2. يتركز اهتمام هيئة التحقيق الرئيسي على الظروف المحيطة بموت بهاء موسى ، والمعاملة التي تلقاها من تم اعتقالهم معه في البصرة - العراق على أيدي جنود من الكتيبة الأولى للواء لانكشير الملكي. بغض النظر عن نتائج التحقيق التي سأتوصل إليها نهائياً ، من الجدير أن أعبر ومنذ البداية ، عن أسفنا الصادق لقضاء رجل نحبه وهو رهن الاعتقال العسكري. كذلك من المحق ألا ننسى أفراد القوات المسلحة اللذين فقدوا حياتهم في العراق منذ عام 2003 .
3. تم الإعلان عن أغراض ونقاط التحقيق الرئيسية ، و يستحسن تكرارها هنا ، وهي :
" التحقيق والتقرير في الظروف المحيطة بموت بهاء موسى ، والمعاملة التي تلقاها من تم اعتقالهم معه ، أخذين بعين النظر والاعتبار ما تم القيام به من تحقيقات ، وخاصة بما يتعلق بعائق مسؤولية الموافقة ، ضمن الكتيبة الأولى من لواء لانكشير الملكي ، على القيام بما دعي "تكييف المعتقلين" خلال وجودها في العراق عام 2003 ، ثم رفع التوصيات المقترحة " .
4. لا تحتاج فداحة وأهمية ما تأسست هذه الهيئة للتحقيق به لكثير من الشرح والإيضاح . فالمحاكم والعموم على السواء ، تعي من زمن طويل ، أن موت أي شخص رهن اعتقال رسمي لأسباب غير طبيعية أمر يدعو للقلق دوماً ، ومن الواضح أن حدوث هذه الوفاة أثناء وجود الشخص رهن اعتقال قوات عسكرية بريطانية تخدم في الخارج ، ترافقت مع إصابات لباقي المعتقلين ، وضمن ظروف ألفت الأضواء على قضية استخدام "تقنيات التكييف" ، يمثل قلق واهتمام عام .
5. سأخذ بعين الاعتبار ما تم من تحقيقات وإجراءات في هذه القضية ، و أود التأكيد بأني سأقوم بالتحقيق مجدداً ، مستغلاً كل ما يوفره لي البرلمان من صلاحيات بموجب قانون التحقيقات 2005 . أعرف حق المعرفة هول وحجم المهمة التي أقدم عليها ، التي ستحتاج لكمية هائلة من العمل في تأسيس وتحليل الوثائق والمستندات ، و تحضير والحصول على إفادات الشهود ، ومن الضروري إكمال كل ذلك قبل البدء بسماع الأدلة ، وسأبذل قصارى جهدي لأن يتم ذلك على الدرجة الملائمة من السرعة والاهتمام.

فريق هيئة التحقيق

6. قمت بتعيين فريق هيئة التحقيق لمساعدتي على القيام بهذه المهمة وإدارة هذا التحقيق عموماً. يتكون هذا الفريق من:

"لي هيوز" أمين عام هيئة التحقيق ، وهو من الموظفين الحكوميين المخضرمين ، وتم إعارته للهيئة من وزارة العدل ، وسيكون مسؤولاً بشكل رئيسي عن هيئة التحقيق إدارياً ، وسيتم توجيه أية استفسارات بهذا الصدد له .
سيكون محامي الهيئة " دنكان هندرسن " وهو من كبار الموظفين الحكوميين ، تم إعارته للهيئة التحقيق من إدارة المحامين في وزارة الخزانة ، وسيكون مسؤولاً عن جمع الأدلة المتعلقة بالقضايا التي سأحقق بها ، ولذا فإنه الجهة التي يتوجب الاتصال بها أولاً للأمر المتعلقة بالوثائق والشهود.

قام السيد هندرسن نيابة عني، بإعطاء التعليمات لثلاثة من أعضاء سلك القضاء المستقلين و هم :

" جيرارد إلياس " وهو برتبة مستشار ملكي في المحاكم ، و " نيكولاس موس " و " باتريك هوليدي " . لن تكون مهمة هؤلاء السعي ، أو محاولة الوصول لنتيجة معينة ، أو أسوأ من ذلك : لن تكون بغرض تفضيل شاهداً ، أو نوعية معينة من الشهود ، وإنما لمساعدتي في تأكيد وضمان سلامة كافة الحقائق المتعلقة بما أحقق به ، وبدا سأتمكن من رفع التوصيات الملائمة لما يتوجب الالتزام به مستقبلاً . و سيتحقق ذلك برفع الأدلة لي ، و استجواب من أدعو لأعطي إفادات شفوية ، كما سيوفرون لي حين الحاجة النصائح الحيادية غير المنحازة المتعلقة بالاجراءات واللوائح القانونية.

الجلسات الاستماعية

7. أجلس اليوم في " مركز حل النزاعات الدولية " المقر الراهن لهيئة التحقيق ، ولكن سيكون مقر الهيئة اعتباراً من الاسبوع القادم على العنوان التالي :

The Baha Mousa Public Inquiry
Finlaison House
15 - 17 Furnival Street
London EC4A 1AB

حيث أزمع سماع كافة المتعلق بقضايا التحقيق مستقبلاً ، التي سيتم إعلان تفاصيل إضافية عنها في الوقت المناسب على الموقع الإلكتروني لهيئة التحقيق وهو:

www.bahamousainquiry.org

يمكن الحصول على تفاصيل الاتصال بفريق هيئة التحقيق من النشرات التي ستوزع هنا اليوم ، أو عن طريق زيارة الموقع الإلكتروني المشار إليه أعلاه. سيتم نشر محضر مجريات ما عمل اليوم ، و أي قرارات وتوجيهات أتخذها مستقبلاً من وقت لآخر، في الوقت المناسب على نفس الموقع الإلكتروني، كما سيتم تسجيل كافة القضايا المطروحة أمام هيئة التحقيق و ستتوفر بشكل آني للحضور من الممثلين القانونيين ، كما سيتم توفير نسخاً حرفية لسجلات الجلسات لكافة الممثلين الرئيسيين بعد إكمال الإجراءات بفترة وجيزة ، وستنشر على الموقع الإلكتروني كي يتمكن العموم من الاطلاع على مجريات الأمور ، كما نزمع نسخ كافة المستندات والوثائق المتعلقة على الموقع، و يمكن الاطلاع عليها على الشاشات المتوفرة في هذا المركز ، إضافة لنشرها على الموقع الإلكتروني إثر تقديمها كأدلة .

8. تطابقاً مع المفترض من انفتاح و شفافية ، ستكون الجلسات مفتوحة وعامة بقدر ما يمكن أن يتحقق ذلك بشكل عملي ، و سيتم التطرق كتابياً لأي استثناء محتمل ، و سيتوفر ذلك حسب توقعاتي للنظر خلال جلسة التوجيهات الأولى . سيتم توفير تسهيلات حضور الجلسات للعامّة ، و ممثلي الصحافة ، والمنظمات الإعلامية.

9. استغل هذه الفرصة لأن أذكر أن كبير القضاة الذي ترأس المحاكمة العسكرية لسبعة عسكريين نتيجة الأحداث موضوع هذا التحقيق ، قد أصدر أمراً يطالب به الصحافة عدم التعرض لبعض من تفاصيل المدعى عليهم والمعلومات المتعلقة بهم ، و قد أشير إلي ، أن هذا الأمر ما زال ساري المفعول . إن كان لدى أي فرد ما يود الإدلاء به ، أو ما يتعلق بهذا الأمر القضائي ، أو أي أمر يتعلق باي أفراد عسكريين آخرين ، عليه تقديم ذلك لي خطياً في تاريخ لا يتجاوز 14 نوفمبر (تشرين 2) 2008 وسأقوم بالنظر بها ، أو بما قد تحتاج إليه من نقاش في جلسة التوجيهات الأولى.

نمط التحقيق

10. أقترح قيام التحقيق وفق 4 قطاعات :

القطاع 1 - التاريخ المسبق

اقترح تفحص تاريخ استخدام ما دعي " بتقنيات التكييف " و يترتب على هذا ، النظر في مرئيات الحكومة و وزارة الدفاع والجيش نحو تلك التقنيات ، من وقت الاعتقالات في إيرلندا الشمالية في مطلع السبعينات ، وحتى مارس (أذار) 2003 ، وقت احتلال العراق.

القطاع 2 – بهاء موسى وباقي المعتقلين

أزعم التحقيق بالظروف المحيطة باعتقالهم والتحفظ اللاحق عليهم ، وسأسعى لمعرفة ما حدث لهم ، ومن شارك بذلك .

القطاع 3 – التدريب و التسلسل القيادي

أزعم في هذا القطاع تفحص ما أعطي من تدريب و إرشادات ، وما هي الأوامر الصادرة للمشاركين بالاعتقال ، ومتابعة التسلسل القيادي لتلك الأوامر باتجاه الأعلى.

القطاع 4 – المستقبل

أزعم النظر واعتبار ما حدث منذ عام 2003 فيما يتعلق بتقنيات التكييف ، وتفحص ما يمكن عمله من توصيات مستقبلية ملائمة . سأنظر في إمكانية عقد جلسة على نمط الندوات الدراسية كجزء من هذا القطاع .

11. تمكن فريق هيئة التحقيق من وضع لائحة مبدئية بالقضايا حسب وقوعها ضمن كل قطاع من القطاعات الواردة أنفاً . كما عُهد في مجريات أي تحقيق عام ، يتوجب عدم اعتبار هذا اللائحة نهائية ، فهناك دوماً احتمالية بروز نقاط و قضايا أخرى مع تقدم مجريات التحقيق . مع ذلك أزعم توزيع مسودة لائحة القضايا قريباً على المشاركين الرئيسيين ، لمعرفة فيما إذا كان لدى أي منهم تعليقات خاصة عليها. في جميع الأحوال سيعود قرار تحديد القضايا المتطرق إليها لي ، وسيكون ذلك بناءً على " أغراض ونقاط التحقيق الرئيسية " المذكورة في بداية البيان. أدرك أن بعض العوامل و القضايا ستتداخل عبر قطاعات ومراحل التحقيق ، و لكنني أحث المشاركين الرئيسيين الالتزام قدر الإمكان بالقضايا حيث وقوعها في القطاع المناسب. من المحتمل أن أمر بفترة توقف قصيرة بين كل قطاع والذي يليه ، لضمان سير مجريات التحقيق بشكل سلس منظم.

الاسلوب و الإجراءات

12. ستعقد جلسات التحقيق حسب المخطط العام التالي:

أولاً : سي طرح أمين عام الهيئة بياناً افتتاحياً يحدد فيه الخطوط العريضة لطبيعة الأدلة المطلوب تقديمها في القطاعات الثلاثة الأولى ، كما سيكون هناك - وللحد الذي تتطلبه الضرورة - بياناً افتتاحياً موجزاً قبل كل قطاع تالي . سأقوم في الجلسة التوجيهية الأولى بالنظر في جدول البيانات الافتتاحية الملائمة من قبل أو نيابة عن المشاركين الرئيسيين (حسب ما ورد في المادة 11 من شروط قانون هيئات التحقيق 2006).

ثانياً : يكون كافة الشهود : شهود هيئة التحقيق ، وسيقوم مستشار الهيئة بدعوتهم واستجوابهم ، إضافة لذلك ، تنوي الهيئة أن تشارك بشكل مشدد فعلي ومباشر، في عمليات الحصول على إفادات الشهود.

ثالثاً : قد اسمح لأطراف أخرى استجواب الشهود شرط أن يتم ذلك بموجب اشعار حسب ما تنص عليه المادة 10 من شروط القانون 2006. لن اسمح لأن يتطرق أكثر من طرف واحد لكل موضوع معين ، وإن احتاج الأمر للتشاور والتعاون المسبق بين الأطراف ، فإنني أتوقع أن يكون ذلك قد نُفذ.

رابعاً : أزمع أن أقوم في الوقت المناسب ، وقبل الجلسة الافتتاحية التوجيهية الأولى ، بنشر إجراءات وأساليب ما سيتم تنبيه من طرق العمل المتعلقة بتقديم إشعارات أي نقد محتمل للمشاركين الرئيسيين و / أو الشهود.

خامساً : أزمع أن أدعو لطرح البيان الأخير خطياً بعد استكمال تقديم الأدلة ، ولكنني سأعطي الفرصة لطرحه كلامياً .

الشهود و الأدلة الوثائقية

13. أتمتع بموجب الفقرة 21 من القانون 2005 بصلاحيات طلب ممثل الشهود أمامي وتقديم الوثائق و لن أتوانى حين الحاجة من ممارستها . أعرف أن فريق التحقيق قد قام بالاتصالات اللازمة مع أطراف معينة لتقديم أدلة و وثائق تتعلق بالأمر، وتم الحصول عليها بالفعل ، وسيستمر العمل على هذا النحو.

14. أستغل الفرصة لأن أطلب من الأطراف التي لم يتم الاتصال بها على هذا النحو، إن كان لدى أي شخص وثائق ومستندات ومعلومات تتعلق بموضوع التحقيق بأن يعلم هيئة التحقيق بها.

15. للتأكد من الوصول لحقيقة ما حدث عام 2003 وما ترتب عنه ، تعتمد هيئة التحقيق على تعاون الشهود وإعطائهم صورة صادقة صريحة و كاملة عما حدث . بغرض ضمان ذلك قدمت سعادة بارونة سكوتلاند (المستشارة الملكية القضائية) التي تشغل منصب النائب العام وبناءً على طلبي تعهداً حسب الشروط التالية:

" يتم التعهد بموجبه أن أي شهادة أو إفادة لهيئة التحقيق ، إن كانت شفوية أو خطية ، بما فيها أي وثائق ومستندات أو معلومات ، لن تستخدم كدليل قانوني في أي إجراء قضائي قد يتخذ ضد من أعطاه ، إن كان ذلك الإجراء يتعلق بمخالفات أحكام وقوانين عسكرية ، أو إن كان مجرد استدعاء ممثل موجز، أمام أمره أو هيئة عسكرية أخرى " ما عدا :

أ. إن كان الادعاء ضده عسكرياً كان أم مدنياً ، يتعلق بتقديمه لشهادة زور ضمن مجريات هذا التحقيق ، أو تأمر أو اتفق مع آخرين لعمل ذلك ، أو:

ب. في أي ادعاء ضده لارتكابه ما يخالف أحكام المادة 35 من قانون هيئات التحقيق 2005 ، أو تأمر أو اتفق مع آخرين للقيام بذلك .

16. عليه ، بوسع أي شخص الإدلاء بشهادته أمامي مطمئناً بأن ما سيقدمه من إفادة أو معلومات أو مستندات لأغراض هذا التحقيق لا يمكن - بحد ذاتها - استخدامها دليلاً ضده في إي إدعاء قضائي ما لم يتعلق بالاستثناءات الواردة في التعهد ، وهي إعطاء هيئة التحقيق شهادة زور أو إقناع آخرين بالقيام بذلك.

17. تركت - في الوقت الراهن - الباب مفتوحاً أمام الحاجة ، أو إن كان من المرغوب ، السعي للحصول على تعهد مماثل من السكرتير الدائم لوزارة الدفاع، لحماية أي موظف رسمي يقوم بإدلاء شهادة أو تقديم وثائق ومعلومات أمامي من مواجهة إجراءات إدارية . إن رغب أي مشارك رسمي محتمل إثارة هذا الموضوع ، فإنني أدعوه لتقديم ذلك خطياً في موعد لا يتجاوز 14 نوفمبر (تشرين 2) 2008 و سأستمع لأي جدل و نقاش يتعلق بذلك في الجلسة الاستماعية الأولى.

المشاركون الرئيسيون و التمثيل القانوني

18. تقرض علي شروط قانون هيئات التحقيق 2006 التزامات معينة في أمر تحديد المشاركين الرئيسييين والمحامين كممثلين قضائيين معتمدين ، و أقوم حالياً بالنظر بهذا الأمر ، وقد أشرت - خلال محامي الهيئة - للأطراف المحتمل تحديدهم في العديد من الحالات.

19. أدرك أن المناقشات بين بعض الأطراف المحتملة من المشاركين الرئيسييين جارية في الوقت الحالي للوصول لاتفاق وترتيبات معقوله تتعلق بالتمثيل ، الأمر الذي سيؤدي لخفض عدد الممثلين القانونيين المائلين أمامي الحائزة على قبول الهيئة ، دون التضحية بمبادئ العدل والإنصاف الأساسية. أعبر عن امتناني للمشاركين بهذه الجهود الجارية و أشجع الوصول لاتفاق حيث يمكن ذلك.

20. أود تأكيد واجبي الإلزامي حسب المادة 7 ، المتعلق بالمشاركين الرئيسييين الذين يملكون مصالح متبادلة في هذا التحقيق العام . في حال تعذر الوصول لترتيبات مُرضية فيما بينهم بصدد أمر التمثيل المقبول لدى هيئة التحقيق ، فإنني سأسعى للحصول على التمثيل خطياً منهم ، بغرض تقرير تلك الترتيبات بنفسي في الجلسة التوجيهية الأولى .

21. أود الإشارة إلى أن نمط التحقيق وفق قطاعات قد يؤدي لأن يُطلب من المشاركين الرئيسييين الممثلين بشكل مستقل في قطاع و لهم مصالح في قطاعات أخرى ، بأن يُمثلون بمحامٍ واحد في القطاعات الأخرى. أعبر عن امتناني لهؤلاء الذين يشاركون في المساعي الجارية للوصول لترتيبات ملائمة ، وأحثهم التوصل لاتفاق كلما أمكن .

البرنامج و الموقع

22. اقترح عقد الجلسة التوجيهية الأولى في موعد ملائم من الأسبوع الأول لشهر ديسمبر (كانون الأول) 2008 ، و قد تم اقتراح يوم 3 ديسمبر (كانون الأول) مبدأياً لذلك . سأقوم بعقد جلسة توجيهية أخرى في الأسبوع الذي يبدأ يوم 19 يناير (كانون الثاني) 2009 إن احتاج الأمر.
23. سيتم توزيع برنامج عمل الجلسة التوجيهية الأولى في حينه ، و أدعو المشاركين الرئيسيين لأن يتقدموا بوقت مبكر لفريق التحقيق بأي أمور مبدئية قد يودون التطرق إليها . يمكنني القول ، بأن أي أمور لم تتوصل لحلول تتعلق بالتمثيل القانوني ، أو بما تطرقت إليه آنفاً ، سيتم النظر بها حينذاك.
24. بدأت عملية تجميع الأدلة جدياً ، و أدركنا عظمة وكبر حجم التوثيق المتعلقة . ستكون عملية تجميع و تحليل المستندات والوثائق لكافة الأمور المرتبطة بالتحقيق مطوّلة ، و كذلك عملية التحضير للإفادات والحصول عليها . بوسعي القول الآن ، أن هيئة التحقيق لن تباشر بسماع الأدلة قبل الربيع القادم ، و أمل أن أكون بوضع افضل في الجلسة الإفتتاحية الأولى ، لتحديد مواعيد بدء الاستماع للأدلة . أود أن أعبر صراحة وبوضوح أنني سأسعى بكل طاقاتي لأن لا يتجاوز هذا الموعد فترة الربيع القادم ، و أحث كافة الأطراف على التعاون مع فريقتي لتحقيق ذلك.
25. أزمع عقد الجلسات حين تحديد مواعيدها، على نمط أوقات المحاكم التقليدية ، عموماً من أيام الاثنين وحتى الخميس من كل أسبوع ، مع احتمال عقد جلسات أيام الجمعة أحياناً حين يتطلب الأمر.
26. أخيراً ، تم وبتشجيع مني ، قيام لقاءات غير رسمية بين مستشار هيئة التحقيق و المستشار الممثل حالياً للمشاركين الرسميين ، بغرض تحديد نقاط التفاهم والاختلاف في أساليب التطرق لمواضيع الإجراءات و قضايا إدارية أخرى في وقت مبكر . فهمت أن هذه اللقاءات كانت مثمرة و بناءة ، ومع امتناني لتعاون المشاركين الرئيسيين ، أود الحث باستمرارية الحوار تسهيلاً لسير عجلات التحقيق .
27. أود التأكيد بأن الهيئة ستقوم بأداء التزاماتها على كفاءة و فعالية و بالسرعة الممكنة . سأسعى ، بل اتوقع ، الحصول على تعاون كافة الأطراف لتحقيق ذلك . في نفس الوقت أدرك الحاجة الأكبر لضمان الإنصاف والعدل لكل من يمثل أمامي ، و سيكون هذا محور اهتمامي الأولي عبر كل خطوة من الطريق.

السير وليم كريج
رئيس هيئة التحقيق

15 أكتوبر (تشرين الأول) 2008